

خطة زراعية عراقية لتحقيق الاكتفاء الذاتي

ترجيح الانتقال إلى تصدير القمح هذا العام

تزايدت المؤشرات على أن القطاع الزراعي، أصبح نقطة الضوء الوحيدة في الاقتصاد العراقي المتعثر، بعد فورة غير مسبوق في الإنتاج، تمكنت لأول مرة من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل وخاصة الحنطة والشعير.

لندن - يتسابق مسؤولون عراقيون لركوب موجة الانتعاش غير المسبوق في الإنتاج الزراعي منذ العام الماضي، في وقت يقول فيه محللون إن ذلك الانتعاش يرجع إلى عوامل أخرى لا دخل للسياسات الحكومية فيها.

وأعلن رئيس لجنة الزراعة النيابية سلام الشمري عن إعداد خطة خمسية لتحقيق العراق الاكتفاء الذاتي من جميع المنتجات بعد نجاحه في تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصولي الحنطة والشعير. وتوقع أن يرتفع إنتاج القمح خلال الموسم الحالي أكثر من 6 ملايين طن، وأن يتحول العراق من بلد مستورد إلى مصدر للقمح، مشدداً على أهمية التركيز على القطاع الزراعي في الظروف الحالية. لكن الأوساط الشعبية تقول إن أبرز أسباب هذا التحول هو حملات تشجيع العراقيين للإنتاج المحلي، التي تزامنت مع اندلاع الاحتجاجات على الطبقة السياسية في العام الماضي وتساعد حملات مقاطعة المنتجات الإيرانية التي كانت تغرق الأسواق.

وشهد العام الماضي تحقيق العراق الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب وخاصة الحنطة والشعير لأول مرة منذ عقود، كما شهد إيقاف استيراد عدد كبير من المحاصيل، إضافة إلى إنتاج البيض والدواجن.

وتشمل قائمة المحاصيل المنوعة من الاستيراد الطماطم والخيار والبانجان والجزر والذرة الصفراء والخس والتوم والرقبي والبطيخ والفلفل والتمر، إضافة إلى حظر استيراد البيض والدجاج والأسماك، في ظل ارتفاع الإنتاج المحلي إلى مستويات قياسية غير مسبوق.

وتقول مصادر مطلعة إن إيران وتركيا تمارسان ضغوطاً هائلة على أعلى المستويات في العراق لإجباره على رفع الحظر عن استيراد المنتجات الزراعية، لكن محللين يشيرون إلى تراجع إقبال التجار عليها بسبب المقاطعة الشعبية. وكانت لجنة الاقتصاد والاستثمار

البرلمانية قد أكدت في فبراير الماضي أن قيمة واردات العراق الزراعية تراجعت بنسبة 40 في المئة منذ أكتوبر من العام الماضي، بسبب تراجع الواردات من دول الجوار.

وأرجعت أوساط اقتصادية السبب الرئيسي في التراجع إلى مقاطعة البضائع الإيرانية، منذ انطلاق الاحتجاجات ضد الطبقة السياسية الموالية لإيران في أكتوبر الماضي.

وهو ما أكدته بيانات إيرانية أظهرت تراجع الصادرات إلى العراق في يناير الماضي بنسبة 80 في المئة مقارنة بما كانت عليه حتى نهاية سبتمبر الماضي، أي قبل اندلاع الاحتجاجات مطلع أكتوبر. وقال عضو الاقتصاد والاستثمار

البرلمانية إن "العراق كان يستورد بضائع بنسبة 99 في المئة من دول الجوار... لكن تلك النسبة بدأت تنخفض تدريجياً خلال الأشهر الماضية".

وأقرت غرفة التجارة الإيرانية العراقية المشتركة فبراير الماضي بتراجع صادرات إيران إلى المحافظات الجنوبية في العراق، بسبب موجة الاحتجاجات المتواصلة وعزوف المستهلكين عن شراء السلع والمحاصيل الإيرانية.



الزراعة تخفف أزمات الاقتصاد العراقي



قمح سعودي من أرض أوكرانية

الرياض تشتري أول قمح من استثمارات حقولها في الخارج

شركة سالك تورد 60 ألف طن من إنتاجها في أوكرانيا

أستراليا وأوروبا. وكانت المؤسسة قد خففت في العام الماضي معاييرها للإصابات الحشرية بالنسبة للقمح، في خطوة تستهدف السماح بالمزيد من واردات القمح من منطقة البحر الأسود. وجرى في وقت سابق من الشهر الحالي شحن قمح روسي إلى السعودية للمرة الأولى منذ فتحت المؤسسة مناقضاتها أمام القمح من روسيا.



وتزايدت في السنوات الأخيرة استثمارات السعودية في القطاع الزراعي والإنتاج الحيواني في بلدان مثل السودان وموريتانيا ودول شرق أوروبا.

وقعت شركة سالك في أكتوبر الماضي اتفاقاً مع صندوق الاستثمار المباشر الروسي للتعاون في البحث عن مشاريع استثمار في قطاع الزراعة والتعاون مع كبار منتجي ومصدري الحبوب الروس من أجل تعزيز الأمن الغذائي للسعودية.

الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادي الرئيسي للسعودية.

وضخت دول الخليج، التي تعتمد على الواردات للحصول على ما بين 80 و 90 في المئة تقريباً من مواردها الغذائية، سيولة لشراء عشرات الآلاف من الهكتارات من الأراضي الزراعية الرخيصة وغيرها من الأصول الزراعية في أماكن أخرى لتعزيز أمنها الغذائي لأكثر من عشر سنوات.

وكانت المؤسسة العامة للحبوب قد طرحت في الأسبوع الماضي، مناقصة عالمية لشراء 655 ألف طن من القمح، للتسليم في الفترة بين يوليو وأغسطس المقبلين.

ويمكن أن تكون الشحنات أكبر أو أقل بنسبة عشرة في المئة عن الكمية المطلوبة. وكانت المؤسسة قد استوردت 715 ألف طن في آخر المناقصة السابقة

في 24 فبراير بمتوسط سعر 247.46 دولار تشمل تكلفة الشحن.

وجددت المؤسسة أمس دعوتها للمستثمرين إلى الاكتتاب لإمدادها بالكمية المتبقية من القمح، وقالت إن "الشركتين اللتين سجلتا في الجولة الأولى هما سالك والراجحي الدولية للاستثمار... سنظل نشترى المزيد".

وعادة ما تستورد السعودية القمح من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية

دخلت السعودية مرحلة جديدة بزيادة الاعتماد على إنتاج استثمارات زراعية سعودية في الخارج، شهدت طفرة كبيرة في بلدان كثيرة في شرق أوروبا وأفريقيا، وذلك في إطار سياسات تعزيز الأمن الغذائي، وتخفيف استنزاف الموارد المائية في الزراعة المحلية.

الرياض - أعلنت المؤسسة العامة للحبوب في السعودية الاثنين عن شراء 60 ألف طن من القمح من إنتاج استثمارات الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) في أوكرانيا.

وقالت المؤسسة، وهي المشتري الحكومي السعودي للحبوب، إن الصفقة تمثل أول مشترياتها من الاستثمارات الزراعية السعودية في الخارج وأنها تهدف إلى تعزيز أمن البلاد الغذائي.

وتشير البيانات إلى أن شحنة القمح الأوكراني جرى شراؤها بسعر 248 دولاراً للطن، وذلك بعد أن دعت المؤسسة العامة للحبوب في السادس من أبريل مستثمري القطاع الخاص السعوديين، الذين لهم

أراض زراعية في الخارج إلى توريد حوالي عشرة في المئة من الاحتياجات المحلية هذا العام.

وجاءت الدعوة السعودية في وقت يهرع فيه مستوردو المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط إلى زيادة

الاحتياطيات، خشية أن تعرقل إجراءات العزل العام بسبب فيروس كورونا سلاسل الإمداد.

ولطالما شجعت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، المستثمرين من القطاع الخاص على ضخ الأموال في استثمارات زراعية في الخارج من أجل تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، غير أن ذلك لم تكن له نتائج ملموسة قبل شراء هذه الشحنة في ما يتعلق بواردات المؤسسة العامة للحبوب.

وتأسست الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني في عام 2011 لتأمين إمدادات غذائية للمملكة الصحراوية من خلال إنتاج وضم واستثمارات في الخارج، وهي ذراع الاستثمار الزراعي لصندوق

كثفت الحكومة البحرينية جهودها لتخفيف التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد بإطلاقها متجراً إلكترونياً لعرض سلع المتاجر التقليدية، التي تأثرت بتقييد الحركة وإجراءات التباعد الاجتماعي.

وقدمت منتجاتها للمستهلكين.. وأضاف أن الوزارة قامت بتصميم الموقع ليخدم خدماته للشركات مجاناً. وتأتي المبادرة في إطار جهود واسعة أعلنتها الحكومة البحرينية لتخفيف تداعيات الوباء، إضافة إلى مبادرات تتعلق بالتعليم عن بعد، وإطلاق برنامج استخدام الأساور الإلكترونية لمتابعة الحالات المشتبه في إصابتها في أنحاء البلاد.

وكانت وزارة التربية والتعليم البحرينية قد أعلنت الشهر الماضي عن شراكة مع أمازون ويب سيرفيس لإنشاء بوابة إلكترونية مخصصة لتعليم الملايين من الطلاب عن بعد. وشاركت في تلك المبادرة أيضاً الحكومة الإلكترونية في السعودية. وافتتحت أمازون ويب سيرفيس مراكز بياناتها للشرق الأوسط في البحرين، وهي ترتبط باتفاق مع الحكومة البحرينية لدعم برنامجها للحوسبة السحابي، حيث اعتمدت النماذج تقنيات

مول بحريني افتراضي لترويج سلع المتاجر التقليدية

الاقتصاد لمواجهة تداعيات فيروس كورونا.

وأوضحت في بيان أن وزارة المالية والاقتصاد والجهات الحكومية ذات العلاقة، تسعى لضخ الحزم التحفيزية في أسرع وقت ممكن، مع تسريع الإجراءات التشريعية المطلوبة، كأولوية قصوى لتخفيف تداعيات انتشار الوباء على الشركات والأفراد.

وأشار وزير المالية الشيخ سلمان بن خليفة إلى أن حزم الدعم تتضمن مشروع قانون بدعم رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص، من خلال صندوق التعطل لمدة ثلاثة أشهر تنتهي بنهاية شهر يونيو المقبل، وفق الحد الأقصى للرواتب المنصوص عليه في قانون التأمين الاجتماعي.

وأوضح أن تلك التخصيصات الإجمالية لدفع رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص تصل إلى 215 مليون دينار أي ما يعادل نحو 691 مليون دولار. وأطلقت جميع دول مجلس التعاون الخليجي حزم تحفيز واسعة تشمل دعماً للشركات والأفراد المتضررين من تداعيات انتشار الفيروس، إضافة إلى إعفاءات من الرسوم والضرائب وتقديم قروض ميسرة.

الحوسبة السحابية عبر جميع المؤسسات الحكومية، مما ساهم في تطبيق التعلم عن بعد بسرعة على مستوى الدولة.

وأعلنت المحافظة الوطنية الإلكترونية للهواتف الذكية في البحرين "بنفت بي" عن ارتفاع عدد التحولات المالية عبر خدمتها "فوري+" خلال الشهر الماضي بأكثر من 12 مرة لتصل قيمة التحولات إلى حوالي 103 ملايين دينار بحريني (273 مليون دولار).

موقع mall.bh يعرض سلع 100 متجر تقليدي للترويج لها مجاناً من أجل تخفيف تداعيات الإغلاق

وكشفت الحكومة البحرينية نهاية مارس الماضي عن برنامج واسع لدعم الأفراد والشركات في القطاع الخاص لتخفيف تداعيات الوباء على النشاطات الاقتصادية. وأعلنت وزارة المالية أن الإجراءات تتضمن إطلاق حزمة مالية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) لدعم